مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

العلاقة التبادلية بين الموازنة العامة وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2022)

م.د. رغد حقي خليل

وزارة التربية، مديرية تربية بغداد–الكرخ الثانية

raghedhaki@gmail.com

المستخلص

تهدف الدراسة إلى تقدير وتحليل الأثر المتبادل بين متغيرات الموازنة العامة وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2022) باستخدام اختبار السببية لكرانجر، اما فرضية البحث فقد إجابة على تساؤل الدراسة وهو إن هناك علاقة سببية باتجاه واحد من سعر الصرف باتجاه صافي الموازنة العامة للدولة وقد توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات كان أهمها وجود علاقة سببية باتجاه واحد من سعر الصرف باتجاه صافي الموازنة في العراق، واختتمت الدراسة بجملة من التوصيات أهمها معالجة الاختلال الناجم عن الاعتماد على المصدر التمويلي الأحادي وهو النفط في تمويل الإنفاق وضرورة تنويع مصادر الدخل المتنوعة.

الكلمات المفتاحية: الموازنة، سعر الصرف، الانفاق، التمويل، اختبار كرانجر

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

The reciprocal relationship between the general budget and the exchange rate in Iraq For the period (2004-2022)

Raghad Haqi Khalil

Ministry of Education, Baghdad-Karkh Second Education Directorate

raghedhaki@gmail.com

Abstract

The study aims to estimate and analyze the nature of relationship between the variables of the general budget and the exchange rate in Iraq for the period (2004-2022) via using the Granger Causality Test. Within relentless pursuit, the study strives to confirm whether there is a one direction- causal relationship between the exchange rate and the net budget of Iraq, or not. It has concluded with a number of noteworthy recommendations, the most important one is that there is an urgent need for the one direction- a causal relationship between the exchange rate and the net budget in Iraq. Additionally, it addresses the imbalance resulting from relying on a single source of financing, which is oil, in financing spending, and the need to diversify sources of income.

المقدمة

ان تطور مفهوم الموازنة العامة ناجم عن تعاظم أهمية الدور الذي تؤديه فهي الوثيقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعبر عن فلسفة الدولة ومراميها واستخدامها اداة لتطوير الاقتصاد الوطني معبراً عن وظائف الدولة الحديثة والواسعة ودورها في تعزيز التطور الاقتصادي، والى جانب ذلك فان نظام الموازنة يمر بمراحل متعددة متمثلة بدورة الموازنة العامة التي تبرز أهميتها كحلقة وصل اساسية بين مسؤوليات السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية محاولة لتأمين درجة

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

الاكتفاء بدرجة من التنسيق وفق عمليات متعددة للحكومة تحقيقاً للمسؤوليات المشتركة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، كما وان للموازنة العامة مظهراً سياسياً من خلال التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية التي تفرض مقتضيات المعقولية الاقتصادية، وفي ظل الدعوة الى تحقيق الشفافية في عمل الدولة ومبدأ علانية الموازنة لتكون على مستوى من الأهمية واعتمادها كقاعدة من قواعد الموازنة العامة.

أهمية البحث :

أهمية البحث تأتي من الدور الذي يمكن إن تلعبه الموازنة العامة في التأثير على سعر الصرف, والتغلب على المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي, وذلك من خلال تحليل الأثر المتبادل بين الموازنة العامة وسعر الصرف من أجل رسم سياسة مالية ملائمة لسعر الصرف في العراق.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في السؤال التالي:

مدى قدرة الموازنة العامة بأدواتها المتعددة في تحقيق الاستقرار لسعر الصرف في الاقتصاد العراقي؟

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي :

دراسة وتحليل واقع الموازنة العامة في العراق.

دراسة وتحليل واقع سعر الصرف في العراق.

دراسة وتحليل الأثر المتبادل بين السياسة المالية وسعر الصرف في العراق.

تقدير وتحليل الأثر المتبادل بين متغيرات السياسة المالية وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2022) باستخدام اختبار السببية لكرانجر.

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن هناك علاقة سببية باتجاه واحد من سعر الصرف باتجاه صافي الموازنة العامة للدولة، لان سعر الصرف له دور كبير في التأثير على أدوات الموازنة العامة بشكل عام وعلى الإيرادات العامة بشكل خاص.

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للموازنة العامة وسعر الصرف

المطلب الاول: الإطار المفاهيمي للموازنة العامة

اولا: مفهوم الموازنة العامة

تباينت طبيعة النظرة إلى الموازنة العامة بتباين الجهة التي فسرتها، فهناك من نظر اليها بأنها " خطة مالية " وهناك من عدّها " خطة عمل "، وعرفها آخرون : بأنها " مجموعة من البرامج "، في حين وصفها البعض بأنها " وثيقة سياسية واقتصادية "، وذهب البعض الأخر لتعريفها : " بأنها رؤىً وتوقعات مختلفة في إطار عملية مالية تتعلق بتوزيع الموارد، وعملية سياسية تتعلق بمناقشات بين مجموعات مختلفة لها رؤىً مختلفة في توزيع الموارد المحدودة بطبيعتها "، وهناك من قال بأن الموازنة هي : " عملية حقوق إنسان تتضمن توزيع الموارد وبناء القدرات على نوع من الالتزامات تجاه المواطن وحقوقه الاجتماعية والاقتصادية ".[1]

وعلى هذا الأساس أصبحت الموازنة العامة إحدى أدوات الحكومة الرئيسة في تحقيق أهدافها المتعددة والمتنوعة، لذلك أصبح مفهوم الموازنة العامة يأخذ اتجاهاً وأبعاداً جديدة تعبر بشكل رئيس عن طبيعة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية والنقدية، ولاسيما بعد التغيرات العالمية السريعة والمتزايدة المتمثلة بالعولمة وأدواتها ولتعاظم دور المؤسسات الدولية سواء أكان ذلك في اقتصاديات الدول المخططة مركزياً أم في الاقتصاديات الرأسمالية .

(1). أ.سرمد كوكب جميل، الموازنة العامة للدولة مشاركة وشفافية ومساءلة، دار الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل،ط1،2008، ص31 .

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

وقد اختلف تعريف الموازنة العامة للدولة باختلاف قوانين موازنات الدول، لذا فقد عرفها قانون الموازنة الفرنسي بأنها : " الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وإيراداتها، يأذن بها ويقرها قانون الموازنة العامة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية " .[1]

يمكن تعريف الموازنة العامة بأنها (خطة مالية تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة زمنية قادمة غالبا سنة ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية). [2]

كما وعرفت الموازنة العامة بأنها (الخطة المالية السنوية للدولة ويتحدد بموجبها تقدير كل من الإيرادات المتوقع تحصيلها والنفقات المتوقع صرفها خلال سنة مالية وهي بالنسبة للدولة وسيلة لتحقيق أهدافها في شتى المجالات وأداة سياسية لممارسة الرقابة على إيراداتها ونفقاتها) . [3]

وقد اختلف تعريف الموازنة العامة للدولة باختلاف قوانين موازنات الدول، لذا فقد عرفها قانون الموازنة الفرنسي بأنها : " الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وإيراداتها، يأذن بها ويقرها قانون الموازنة العامة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية " .[4]

في حين عرفها قانون الموازنة الأمريكي بأنها " صك تقدر فيه نفقات السنة التالية و وارداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المبسوطة فيها .[5]

ثانيا :أهمية الموازنة العامة

1. الأهمية السياسية للموازنة :

(1). نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ، دار المناهج ، عمـــان ، ط1، 2006 ، ص146.

(1) طاهر الجنابي "علم المالية العامة والتشريع المالي " ، الناشر – العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة, توزيع المكتبة القانونية، بغداد، 2007 ، ص 102

(3) عبد القادر محمد عبد الله ،"الموازنة العامة وتطبيقاتها في دولة قطر "، الطبعة الأولى ,دار الثقافة للنشر ، الدوحة ،2001، ص 185

(4) نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ، دار المناهج ، عمـــان ، ط1، 2006 ، ص146.

(5) محمد طاقة وهدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة ، عمان ، ط1 ، 2007 ، ص168.

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

تعد الموازنة لاسيما في النظم الديمقراطية من المسائل الأساسية التي يهتم بها المجتمع منطلقين من ان الموازنة تعنى بأموالهم لذا فهي مسؤوليتهم، ومن هنا ينطلق المجتمع عبر منظماته ومؤسساته لمراقبة الموازنة بوصفها نظام بدءاً من إعدادها وتنفيذها ثم مراقبتها، وقد بدأت الألفية الثالثة مركزة على عدد من القضايا كانت في مقدمتها الموازنة، والبداية تمثلت في الاهتمام الكبير للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني حول العالم وفي مختلف الدول المتقدمة والنامية بأجندة واحدة مفادها الموازنة العامة، وهكذا جرى في عدة مجريات انتابت العالم وهي التحولات نحو التحرر والانفتاح والعولمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ومحاولات التغيير التي شهدتها دول في العالم النامي في بناء الديمقراطية ونظم الحكم الصالح .[1]

ذلك ان الهياكل السياسية الشاملة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحكم الديمقراطي دون ان تكون مرادفة له، تشكل المكون النهائي لمعظم الاستراتيجيات الإنمائية، ويطرح كل مكون من هذه المكونات في حد ذاته التحديات الرئيسة في مجال السياسة العامة، كما ان التوصل إلى المزيج الملائم من هذه المكونات لإيجاد حلقة ايجابية للتنمية هو أحد التحديات التي تواجه إستراتيجية التنمية. [2]

2. الأهمية الاقتصادية للموازنة العامة

ويمكن للدولة إن تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي القومي من خلال الموازنة ويأتي ذلك بزيادة أو تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات عن طريق فرض الضرائب وتشجيع الادخار وإيجاد أوعية ادخارية إجبارية وإعادة توزيع الدخول وتحويل الطلب الحكومي إلى طلب للأفراد وما إلى غير ذلك من الأمور التي يمكن مراعاتها عند إعداد الموازنة العامة سعيا وراء تحقيق التوازن الاقتصادي الذي تبغيه الدولة وعلاجا لبعض العثرات الاقتصادية مثل مشكلتي التضخم والكساد.

(1) سرمد كوكب جميل ، سرمد كوكب جميل، الموازنة العامة للدولة مشاركة وشفافية ومساءلة، دار الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل،ط1، ص192 .

(2) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير التجارة والتنمية ، جنيف ، 2007 ، ص39 .

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

3. الأهمية المالية للموازنة العامة

تعد الموازنة العامة مرآة تعكس المركز المالي للدولة فمن خلال جداول النفقات والإيرادات التي بدورها تعكس حقيقة الوضع المالي للدولة توازن الموازنة وتساوي الإيرادات مع والنفقات وبالتالي يعطي انطباعا عن مستوى سلامة المركز المالي للدولة [1].

فالدولة تحدد مقدار نفقاتها ومقدار ما تحصل عليه من إيرادات في السنة المالية المقبلة مقدما وبذلك تسير المرافق العامة بانتظام على أساس المنهج المقرر وتستطيع الدولة إن تفي بالتزاماتها في حينها وهذا الانتظام في سداد الديون شرط أساس للاحتفاظ بالثقة المالية للحكومات. ومن ناحية أخرى فان انتظام تحصيل الإيرادات لا يقل أهمية عن انتظام النفقات سواء كان ذلك بالنسبة للخزينة العامة أو بالنسبة لدافعي الضرائب لان تحصيل الضرائب المعتدلة في أوقات محددة أسهل احتمالا وأكثر إنتاجا من تحصيل ضرائب مختلفة المقدار في مواعيد غير منتظمة [2].

4. "الأهمية الاجتماعية للموازنة" :

"ان أهمية الموازنة الاجتماعية تتعلق بمفاهيم العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات وتحقيق الرفاه الاجتماعي" ، حيث لا تقل أهمية الأهداف الاجتماعية للموازنة العامة عن أهدافها الاقتصادية ، فالتوازن الاجتماعي لا يقل أهمية عن التوازن الاقتصادي وأصبحت الموازنة العامة وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق فرض الضرائب التصاعدية ولاسيما الضرائب المباشرة فيها ثم توجيه حصيلتها لتمويل بعض أنواع النفقات التي ستستفيد منها الطبقات الفقيرة مثل إعانات الضمان الاجتماعي أو" دعم السلع الاستهلاكية الضرورية والتعليم المجاني

(1) عادل فليح العلي ، طلال محمود كداوي، " اقتصاديات المالية العامة " ، الكتاب الثاني ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1989 ، ص 277

(2) هاشم الجعفري ، " مبادئ المالية لعامة والتشريع المالي " الطبعة الثالثة ، مطبعة سلمان الاعظمي ، بغداد، 1968 ، ص 324

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

والخدمات الصحية المجانية" التي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي لتحقيق العدالة الاجتماعية بتقليل الفوارق في دخول الأفراد، كما ان الموازنة يمكن ان تكون وسيلة للتوجيه الاجتماعي من خلال فرض الضرائب على السلع الاستهلاكية غير المرغوب في استهلاكها اجتماعياً حيث يؤدي ذلك إلى تقليل استهلاكها كما ان منح بعض الحوافز يشجع على زيادة النسل إذا كان ذلك مرغوباً من قبل الدولة سواء اتخذ ذلك الحافز صفة إعفاءات ضريبية أو صفة علاوات عائلية تتصاعد وفقاً لعدد الولادات .[1]

1. أدوات الموازنة العامة

تستخدم الدول "أدوات السياسة المالية" لتحيق اهداف معينة تتفق مع اهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن هذه الادوات هي:

- **الايرادات العامة The Public Revenues**

تحتل الايرادات العامة مكانة هامة في "السياسة المالية" باعتبار الدور الكبير الذي انيط لها لا على الصعيد الاقتصادي فحسب بل الاجتماعي ايضاً حيث ان تطور فكر المالية العامة الذي ارتبط بتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية هو الذي مكن من اخذ الايرادات العامة هذا الدور الكبير وارتقى به الى مستواه كونها اداة فعالة من ادوات السياسة المالية. يتطلب الامر لقيام الدولة بوظائفها، هو الحصول على تمويل لإنفاقها العام أي ان تحصل على الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها العامة، وهذه الموارد المالية هي التي يطلق عليها بالإيرادات العامة للدولة [2]. ادى تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي الى تطور الايرادات العامة، بحيث اصبحت تشمل كلا من الضرائب وايراداتها من الدومين الخاص والقروض والرسوم والغرامات وحتى الاصدار النقدي الجديد , انسجاما مع تطور حجم النفقات العامة وتعدد اهدافها[3].

(1). عادل فليح العلي وطلال محمد كداوي ، مصدر سابق ، ص277 .
(2) عادل فليح العلي , المالية العامة والتشريع الضريبي , الطبعة الثانية , إثراء للطباعة والنشر والتوزيع , عمان , 2011, ص11.
(3) هزاع داود سلمان , ((السياسة المالية ودورها في الاصلاح الاقتصادي)), اطروحة دكتوراه , كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد ,2009, ص42.

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

أن تطور الايرادات وتعدد انواعها اصبحت اداة من ادوات السياسة المالية والمسؤولة عن التوازن الاجتماعي والاقتصادي وفي هذه الحالة لم تعد وسيلة لتغطية النفقات العامة لتمكن الدولة من القيام بوظائفها الكلاسيكية والتقليدية كالأمن والدفاع والقضاء بل صارت الى ابعد من ذلك [1].

أ- **الضرائب:** وتعرف بأنها "فريضة مالية تفرض من قبل الدولة وفق قانون معين وتحصل من قبل الافراد وبدون مقابل مباشر حتى تتمكن الدولة بالقيام بالخدمات العامة لتحقق الاهداف التي تسعى الدولة اليها"[2].

ب- **الرسوم :** وتعرف "بأنها مبلغ من المال يدفعه الافراد في كل مرة مقابل خدمات معينة تعود عليهم بالنفع الخاص، وهي من "الايرادات الدورية التي تحصل عليها الدولة" لتمويل نفقاتها"[3].

ت- **القروض:** يعرف بأنه "مبلغ من المال تحصل علية الدولة من الاشخاص او الافراد المعنويين او الطبيعيين داخل الدولة وفي خارجها وبالمقابل ان الدولة تتعهد على تسديد القرض فضلاً عن مبلغ يتم الاتفاق عليه في عقد القرض وهذا المبلغ يعرف بفائدة القرض"[4].

ث- **الاصدار النقدي:** قد يتم اللجوء احياناً الى الاصدار النقدي عندما تكون مصادر التمويل كالقروض والضرائب والادخارات عاجزه عن تغطية النفقات العامة مؤدياً الى زيادة في الطلب الكلي والى الارتفاع في المستوى العام للاسعا ويترك اثار ضاره على الاقتصاد القومي حيث يعمل على اعاقة الانتاج من خلال زيادة الاثمان ثم الارتفاع في نفقات الانتاج مما ينتج عنه الإعاقة وبالتالي يؤدي الى توزيع الدخل لغير اصحاب الدخول الثابتة وهذا غير صالح لدائنين ,وان الاصدار النقدي يعمل على انخفاض القيمة الخارجية للعملة مما يترتب عليها في ارتفاع اسعار الواردات والضرر بميزان المدفوعات وبهذا يشكل خطراً

1() محمد طاقة وهدى العزاوي، مصدر سابق، ص75.

2() عبد الناصر نور وأخرون، الضرائب ومحاسبتها، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص13.

3() سيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة: مدخل تحليل معاصر، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 2008.

4() عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص235.

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

على الدول النامية لأنها لا تمتلك جهازاً مرناً وهذا معناه عدم قدرة الجهاز الانتاجي بمواجهة الزيادة في الطلب والناجم من الاصدار النقدي مما يؤدي الى حدوث التضخم بينما في الدول المتقدمة لا يشكل اي خطر لكونها تمتلك جهاز مرناً عالي في الانتاج مما يسمح باستيعاب كميات اكبر من النقود[1].

- **النفقات العامة**

تعرف "النفقات العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق النفع العام, أو مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة لتحقيق النفع العام" [2].

وتعد "السياسة الإنفاقية للدولة البوصلة الموجهة لغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعد هدفاً عاماً للسياسة المالية, من خلال التوازن بين العرض الكلي (AS) والطلب الكلي" (AD). فالدافع الأساسي للفكر ألتدخلي للدولة هو رسم سياسة اقتصادية مثلى ومعالجة الفشل في ألية توازن السوق وخلق الناتج وتوزيعه عن طريق ألية مضاعف الإنفاق الحكومي الذي يتركز على الميل الحدي للاستهلاك (MPC) والذي يولد أثراً متزايداً على مضاعف الضريبة [3]. وتقسم النفقات العامة الى ما يلي.

أ. لنفقات العامة الاستهلاكية (جارية) .

وتتمثل بالنفقات التي تمكن الحكومة من تسـييير إداراتها للمرافق العامة وتشـمل نفقات الحكومة على السلع والخدمات المخصصة الاستهلاكية وتكون على نوعين هما[4]:-

الأولى : وتتمثل بالنفقات على ما تقدمه الدولة من خدمات عامة وما تسـتلزمه من سـلع مرتبطة بهذه الخدمات التي تقدمها الدولة ، وتشـمل هذه النفقات "الرواتب والأجور التي تدفعها الدولة للعاملين" لديها و"مشـتريات الحكومة من السـلع والخدمات" فضـلاً عن مشـتريات الحكومة

(1) أحمد زهير شامية وخالد الخطيب، المالية العامة، عمان، 1991، ص43.

(2) عادل احمد حشيش , أساسيات المالية العامة , دار النهضة العربية , بيروت , 1992 , ص63 .

(3) جعفر باقر علوش ومظهر محمد صالح وارشد عبد اللطيف , السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي دراسات في الاقتصاد الكلي الحديث، 2019, ص9 .

(4)عبد الحسين زيني ، الحسابات القومية ، مطبعة جامعة بغداد ، 1985 ، ص212 .

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

للأغراض العسكرية (باستثناء أنشاء المباني الخاصة بإسكان القوات المسلحة والمصروفات الاستثمارية المدنية فأنها تدخل في تكوين (راس المال) .

الثانية: فتشمل النفقات التحويلية والتي تتضمن الإعانات والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية.

ب. النفقات العامة الاستثمارية (رأسمالية).

اما "النفقات الاستثمارية" فهي النفقات المطلوبة لزيادة الانتاج ، كالأنفاق على تطوير وانشاء المشروعات الحكومية والطرق و"مشاريع الطاقة الكهربائية" والتعليم ... الخ ، بالشكل الذي يؤدي الى رفع مستوى النمو الاقتصادي في البلد , ونظراً لأهميتها فان الدولة قد تلجأ الى الإيرادات غير الاعتيادية كالقرض العام والاصدار النقدي لتمويل هذه النفقات[1].

المطلب الثاني: الاطار المفاهيمي لسعر الصرف

اولا: مفهوم سعر الصرف

ينظر إلى سعر صرف العملة المحلية لأي دولة بأنها المرآة التي تظهر مركز هذه الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والأستيرادات، إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي هذا من جانب، وأما الجانب الآخر، فان استيراد السلع من احد البلدان الأجنبية سيزيد من الطلب على العملات الأجنبية ويزيد من عرض عملته المحلية في الأسواق العالمية، بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة المحلية، وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق المحلي، ولذلك فقد تعددت تعاريف سعر الصرف ولكن مضمونها يبقى واحد وهو (عدد من الوحدات من العملة المحلية التي يتم أستبدالها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية، وهو بذلك يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصادات، فضلاً عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات

(1) منصور ميلاد يوسف ، مبادئ المالية العامة , المؤسسة الفنية للطباعة والنشر, القاهرة , 2004, ص32.

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية، وتكلفة الموارد المستوردة) ،وهناك طريقتان لتسعير العملات هما[1]:

1. التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.
2. التسعير غير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير وان أهمية دور سعر الصرف تتمثل في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق وعلى المستويين الكلي والجزئي، وهذه الأسواق هي(سوق السلع، وسوق الأصول، وسوق عوامل الإنتاج) [2]

ثانيا: أهمية سعر الصرف:

تبرز أهمية سعر الصرف من الدور الذي يمارسه في النشاطات التجارية والاقتصادية الدولية [1]:

يحتل سعر الصرف مركزاً حيوياً في رسم السياسات النقدية، اذ يعد مؤشراً فعالاً يعكس تقلبات التضخم، اذ يمكن استخدام هذه الأداة كهدف للتأثير المباشر او غير المباشر في النشاطات الاقتصادية الدولية سواء كان ذلك النشاط تجارياً ام استثمارياً.

يعد سعر الصرف أداة تعكس تكاليف الأسعار السلع والخدمات سواء كانت محلية او خارجية لذلك يعد مؤشراً للقدرة التنافسية، اذ يؤدي ارتفاع أسعار الصرف للعملة المحلية الى ارتفاع قيمة السلع والخدمات المنتجة والمعدة للتصدير وانخفاض أسعار السلع والخدمات المستوردة ويحدث العكس عند خفض قيمة العملة المحلية اذ تزداد تنافسية السلع والخدمات في الأسواق الخارجية وارتفاع أسعار الاستيرادات.

---

[1] طاهر الأطرش، تقنيات البنوك، ط6، ديوان المطبوعات، الجامعية، الجزائر، 2007م، ص95-96.

[2] بلقاسم العباسي، سياسات أسعار الصرف، العدد الثالث والعشرين ، تشرين الثاني ، المعهد العربي للتخطيط، 2003 م،ص 4.

(1) لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت،2010، ص121-122.

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

يساهم سعر الصرف في تحقيق التوازن بين عملات الدول من خلال تفاعل قوى الطلب والعرض على السلع والخدمات المتبادلة المحلية والخارجية فزيادة الاستيرادات من السلع والخدمات من العالم الخارجي يشجع الطلب على العملة الأجنبية في الأسواق المحلية ويحدث العكس للعملة المحلية.

ثالثا: أنواع سعر الصرف

ينقسم سعر الصرف إلى انواع أهمها [1]:

أ. سعر الصرف الاسمي: وتمثل اسعار الصرف الاسمية سعر عملة معينة بالنسبة لعملة اجنبية اخرى ،اوانها نسبة مبادلة عملة معينة بعملة اجنبية اخرى .[2] وان اسعار الصرف الاسمية لاتأخذ بنظر الاعتبار عامل التضخم الذي يؤثر بدرجة كبيرة في سعر الصرف لإعطاء صورة حقيقية له.

ب. سعر الصرف الحقيقي : وهو سعر صرف اسمي معدل بالرقم القياسي لأسعار المستهلك وعليه, يهتم هذا السعر بتأثير التضخم على سعر الصرف الاجنبي لبلد ما وذلك من خلال الصيغة التي تجمع بين الرقم القياسي لمستويات الاسعار في البلد المعني والرقم القياسي لمستويات الاسعار في البلد المقارن [1]. و ان سعر الصرف الحقيقي يتأثر بصورة عكسية بسعر الصرف الاسمي ،حيث كلما ارتفع سعر الصرف الاسمي انخفض سعر الصرف الحقيقي وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية الدولية مع العالم الخارجي والتي تزداد في الوقت نفسه ، وبالعكس في حالة انخفاض سعر الصرف الاسمي فان سعر الصرف الحقيقي سيرتفع وبالتالي تنخفض قدرة السلعة المحلية على التنافس.[2]

(1) علي احمد درج وفيصل غازي فيصل، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي: دراسة قياسية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (11)، العدد (24)، 2019 ، ص 62-63.

[2] منى يونس حسين ،توازن النقدي (الكلي) من خلال ارتباط سعر الصرف بالتضخم في العراق ،بغداد مكتب الفتح ،2007، ص 23

[1] هوشير معروف تحليل الاقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر،عمان، 2005 ، ص 301 – 302 .

[2] علي توفيق صادق واخرون ، سياسات وادارة الصرف في البلدان العربية،سلسلة بحوث ومناقشات ،العدد الثالث،صندوق النقد العربي،ابو ظبي، 1997 ،ص 17 .

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

ج. سعر الصرف الحالي: بانه معدل الصرف الذي من خلاله تتم المتاجرة بالعملات بتسليم حاضر حيث تتم المبادلة ويتم الاتفاق على تسليم العملة عند تاريخ الشراء.[1].

ح. سعر الصرف الآجل (المستقبلي): فهو يمثل تحديد اتفاق وتاريخ استلام في المستقبل بغض النظر عن التغيرات التي تطرأ على اسعار الصرف ،فانه يظل ثابتاً حتى لو تغير سعر الصرف اليومي وحسب شروط العقد المتفق عليه، وعادة ما يتم التعاقد المستقبلي لحماية المشترين من ظروف عدم التأكد والمخاطرة المستقبلية.[2]

د. سعر الصرف التقاطعي: " يعرف بانه سعر عملة مقابل عملة اخرى من خلال علاقة هاتين العملتين بعملة ثالثة مشتركة، فاذا عرفنا سعر الدولار مقابل عملتين فانه يمكن ان نجد سعر التقاطع لها بين العملتين مقابل بعضها البعض، وهناك عدة شروط يجب توفرها منها ،من هو البنك الذي يقوم باحتساب السعر ونوع العملة المشتراة او المباعة، وما هو السعر المطلوب.[1].

رابعا: خصائص ووظائف سعر الصرف

ان خصائص سوق الصرف الأجنبي تتحدد في ظل الأسواق التي تسودها أسلوب المنافسة الكاملة، فعملات السلع المتبادلة تتجانس تجانساً تاماً بين وحداتها، فضلاً عن أن أسعارها تتماثل بين أنحاء سوق الصرف الواحد . وأن أهم الخصائص التي يتميز بها سوق الصرف الأجنبي تتمثل في:

أ-تجانس العملة الأجنبية :- فمثلا إذا أخذنا الدولار الأمريكي، فانه لا يمكننا التمييز والتفرقة بين دولار و أخر لأسباب شخصيه أو موضوعية، إذ إن الوحدات النقدية لها نفس قوة الإبراء القانونية، كما أنها تتماثل وزنياً في حالة النقود المعدنية، ولها نفس الخصائص في حالة النقود الورقية.

[1] طالب محمد عوض ، التجارة الدولية، عمان ،مطبعة النهر ط1 ، ص383 .
[2] ماهر كنج شكري ، مروان عوض ،المالية الدولية ،دار حامد للنشر ،ط 1 ،عمان ، 2004 ،ص 309 .
[4] ماهر كنج شكري ، مروان عوض ،امصدر سابق ،ص 248 -257 .

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

ب-عمليات المراجحة (*):- يمكن إزالة ظاهرة اختلاف أسعار العملات بين أسواق الصرف الأجنبي مهما كان بعدها الجغرافي وذلك عن طريق زيادة الطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف الذي يشهد انخفاضا في سعرها، وزيادة عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف الذي يسجل ارتفاعاً في سعرها ، فيرتفع سعر الصرف في السوق الأول وينخفض في السوق الثاني إلى أن يتحقق التوازن في أسعار الصرف بين الأسواق المختلفة.

أما بالنسبة للوظائف الخاصة بسوق الصرف الأجنبي فأن لكل دولة نظامها النقدي وعملتها النقدية الخاصة بها وان هذه العملة تؤدي وظائفها في الداخل وأنها تكون عاجزة عن أداء هذه الوظائف خارج حدود الدولة ومن ثم يتدخل سوق الصرف الأجنبي ليمكن هذه العملات من أداء وظيفتها في الخارج فسوق الصرف الأجنبي يضطلع بوظائف أساسيه وهذه الوظائف هي:- [1]

أ- القيام بوظيفة تسوية المدفوعات الدولية:- إن من أهم الوظائف الأساسية التي يضطلع بها سوق الصرف الأجنبي هو تسوية المدفوعات الدولية وتسهيلها والناجمة عن المعاملات الجارية والرأسمالية، لتسوية الحقوق المدينة والدائنة في أن واحد، فيقوم هذا السوق بنقل القوه الشرائية بين الدول المدينة والدائنة في المجال الدولي من خلال[2].

1- **الحوالات المصرفية:-** ترتبط البنوك التجارية في مختلف انحاء العالم بعلاقات مالية متبادلة مع المؤسسات المماثلة في الخارج ،وان هذه البنوك المحلية المهمة لا تكتفي بوضع مراسلين (أي وكلاء) في معظم البلاد الاجنبية فحسب ولكن قد تنشئ البنوك فروعاً لها في بعض البلدان الاجنبية

---

* - يقصد بعمليات المراجحة هي العمليات التي تهدف الى تحقيق ربح معين من خلال الاستفادة من الفارق السعري في سعر صرف عمله معينه بين سوقين أو اكثر في وقت واحد عن طريق شراء العمله في السوق المنخفضة السعر وبيعها في السوق المرتفعة السعر.

- انظر في ذلك
- سامي عفيفي حاتم ، مصدر سبق ذكره ، ص41
- كامل بكري، مصدر سبق ذكره ، ص288.

1- بيترج، مونتيل و جوناثان د. اوستري، سعر الصرف الحقيقي هو الهدف في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، المجلد 30، العدد 1 ، مارس 1993، ص 38-40.

- وكذلك انظر في ذلك .
- -ما هر يوسف الممادحة وبسيمة مصطفى حمشة، ادارة مخاطر اسعار الصرف في الشركات الاردنية المصدرة، دراسة مقدمة من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، كلية العلوم المالية والمصرفية، عمان ، 1996، ص19.

2- عادل احمد حشيش و اسامة محمد الغولي و مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصادية الدولي دار الجامعات المصرية الاسكندرية ، 1998، ص155-

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

ايضاً ، و تحتفظ البنوك لدى مراسليها بحسابات جارية تتجمع فيها أرصدتها من حصيلة ما تشتريه من عملائها من حقوق أجنبية يتولى المراسلون تحصيل قيمتها و اضافة مبالغها الى الحساب الدائن، وتستعمل هذه البنوك هذه الارصدة الدائنة الموزعة حساباتها بمختلف انحاء العالم، في سد حاجات عملائها الى الصرف الأجنبي ، وذلك عن طريق بيع الحوالات المصرفية للطالبين. اذن تمثل هذه الحوالات شيكاً مسحوباً على البنك لحساب الدائن الأجنبي والتي تكون واجبة الدفع آنياً أو مستحقة الدفع لأجل معين.

2- الكمبيالات التجارية:- ان الكمبيالات التجارية هي اقدم وسائل تمويل حركات السلع بين مختلف البلدان ، والكمبيالة بكل بساطة هي عبارة عن أمر يصدره شخص معين يعرف بالساحب الى شخص أخر يعرف بالمسحوب عليه يأمره فيه بدفع مبلغ معين لأذن شخص ثالث أسمه المستفيد أو لحامله.

3- الاعتمادات المصرفية:- لقد أصبح تمويل التجارة الخارجية اليوم عن طريق فتح المستوردين للاعتمادات لصالح المصدرين لدى البنوك التجارية أو المؤسسات المتخصصة في هذه العمليات ، ويرجع ذلك إلى ما يصطدم به المتعاملون بالكمبيالات التجارية من صعوبات، فقد يجد البائع صعوبة في بيع الكمبيالة مقابل حصوله على عمولة مناسبة ، ولا سيما إذا كانت مسحوبة على عميل غير معروف كما قد لا يتفق اشتراط الدفع قبل تسلم المستندات مع ظروف المشتري، وخاصة إذا كان يعتمد على تسويق البضاعة أو الاقتراض عليها في الوفاء بثمنها ، وهكذا يجد المشتري أن من مصلحته اللجوء إلى البنك الذي يتعامل طالباً منه فتح اعتماد لحسابه بالمبلغ المطلوب، مقابل تقديم ضمانات كافية ودفع العمولة المتفق عليها ، ويتعهد البنك في هذه الحالة بقبول الكمبيالة التي يسحبها المصدر عليه بعد أخطاره بخطاب فتح الاعتماد فضلاً عن الالتزام بدفع قيمة الكمبيالة في موعدها ، ويتعهد المستورد في المعتاد بوضع المبالغ اللازمة للوفاء بقيمة الكمبيالة تحت تصرف البنك عند حلول أجلها[1].

ان هذه الوسائل تقوم بوظيفة نقل القوه الشرائية بين الدول المصدرة والمستوردة ولذلك يحصل المصدر المحلي على قيمة صادراته بالعملة المحلية من المستورد الأجنبي من خلال مقاصة

[1] - عادل أحمد حشيش و أسامة محمد الغولي، مصدر سبق ذكره، ص156.

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

تجري بين البنوك على أساس ثنائي أو على أساس متعدد الإطراف، إذ يستطيع المصدر العراقي مثلاً الحصول على الدولارات نتيجة لقيامه بتصدير النفط إلى الولايات المتحدة، فإذا أستورد العراق من بريطانيا سيارات فانه يستطيع تمويل وارداته هذه بالدولارات الأمريكية ويقوم المصدر البريطاني من جانبه باستعمال هذه الدولارات لدفع ما يترتب عليه من ديون إلى الولايات المتحدة ولذلك استطاع العراق استخدام إيراد صادراته هذه لشراء سلع من بريطانيا.

كما يقوم هذا السوق بوظيفة تقديم التسهيلات الائتمانية على صعيد التجارة الدولية من خلال البنوك التي تتعامل بالعملات الأجنبية، إذ تقوم بتقديم القروض للمصدر والمستورد إلى أن تتم عملية البيع والشراء، ويقوم سوق اليورو دولار بهذه الوظيفة، حيث تقوم البنوك الأوربية والأمريكية بتوفير القروض لمن يحتاجها من المصدرين والمستوردين، وكذلك تمويل تحركات راس المال بهدف المضاربة التي تتحرك بين المناطق المختلفة لغرض الاستفادة من الفرو قات في أسعار الفائدة الأمريكية والأوربية.

ب- تحقيق التوازن في سوق الصرف الأجنبي:- [1] ان الوظيفة الأساسية الأخرى لسوق الصرف الأجنبي هو تحقيق التوازن بين أسعار صرف العملات المحلية في الأماكن المختلفة في حالة انعدام الربح من بيع وشراء العملات في الأسواق النقدية،

وان ذلك يتحقق من خلال القيام بشراء العملات في المكان الذي تكون فيه رخيصه نسبياً واعادة بيعها في المكان الذي تكون فيه مرتفعة الثمن.

فعلى سبيل المثال لو كانت قيمة الدينار العراقي في سوق باريس يساوي 1.5 دولار وفي سوق نيويورك 2.5 دولار فان المضاربين سوف يشترون الدينار من سوق باريس ويعيدون بيعه في سوق نيويورك وذلك لارتفاع سعره في هذا السوق، وان هذه العملية سوف تزيد من عرضه في سوق باريس ويميل سعره للأرتفاع في السوق الأولى وانخفاض سعره في السوق الثانية وتستمر عملية البيع والشراء حتى يتوازن سعره في كلا السوقين على حد سواء وتستلزم عملية التوازن

1- أمين رشيد كنونة ، الاقتصاد الدولي ، ط61 مطبعة الجامعة ، بغداد ، 1985 ، ص 208
- وكذلك أنظر في ذلك
- كامل بكري، مصدر سبق ذكره، ص 280-281.

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

هذه قابلية التحويل بين العملات المختلفة وإلا فان وجود القيود المفروضة على الصرف الأجنبي تجعل من الاختلاف بين أسعار الصرف للعملات المحلية قائماً .

ج- القيام بعمليات الصرف في السوق الآجلة:- تؤدي التقلبات في أقيام العملات المحلية إلى مخاطر للأشخاص الدائنين والمدينين في نفس الوقت، ومن الممكن تجنب هذه المخاطر عن طريق عمليات التغطية في سوق الصرف الآجل [1] والتي يقوم بها سوق الصرف الأجنبي ، فمثلاً إذا كان تاجر عراقي مديناً بمبلغ معين للمصدر الأمريكي ويتوقع هذا المستورد أن يرتفع سعر الدولار الذي سيتم دفع الدين به لهذا المصدر الأمريكي ففي هذه الحالة سيتفق المستورد العراقي مع أحد المصارف الأجنبية على شراء عملة اجنبيه في المستقبل بسعر يتفق عليه في الحال لحماية نفسه ضد الارتفاع المتوقع في قيمة العملة، أو يقوم هذا المستورد بإيداع قيمة وارداته في الخارج بما يعادل ثمن تلك الواردات، أما بالنسبة للمصدر الأمريكي فانه في حالة توقع أن سعر العملة التي يستلم بها إيرادات صادراته ستنخفض، ففي هذه الحالة سيقوم بالاتفاق مع أحد المصارف الأجنبية بان يقدم له قيمة إيراداته بسعر صرف يتفق عليه الطرفان وهكذا تقوم هذه العملية على أتفاق بيع وشراء صرف أجنبي يسلم في المستقبل بناءاً على سعر يتفق عليه في الحال وليس على تسليم صرف أجنبي أو دفع قيمته بالعملة الوطنية في الحال.[2]

وخلاصة لما تقدم يمكن القول أن سوق الصرف الأجنبي يقوم بتحويل القوة الشرائية من دولة الى أخرى ومن عملة إلى أخرى وتتم هذه العملية عادة بواسطة الحوالات البرقية التي بواسطتها يقوم البنك المحلي بإشعار البنك الذي يتعامل معه في الخارج بان يدفع مقداراً معيناً من العملة المحلية في البلد الأخر للأشخاص أو المؤسسات ذات العلاقة.

المبحث الثاني: تحليل الموازنة العامة وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2022)

اولا: تحليل الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2022)

2- كريم مهدي الحسناوي، المدخل الى الاقتصاد الدولي، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، 1987، ص 207-209

1- Bennttt. Mccallam, "international monetary economics", NewYork. oxford university press. 1996. p. 24

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

يعدَّ فائض او عجز الموازنة من اجماليات المالية العامة ومن أهم المحاور السياسية المالية في الاقتصاد غير النفطي لكون الأخير لا يخلو من دلالات مهمة يكشف عنها التحليل الإضافي الذي يتناول خصوصيات الاقتصاد النفطي [1].

شهدت المرحلة ما بعد 2003 تحولاً في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003-2011) والتي تمثلت في رفع العقوبات الاقتصادية المفروض على البلاد، إذْ ازدادت عائدات العراق النفطية الامر الذي أدى إلى زيادة الإيرادات العامة بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية وتزايد الإنتاج مؤدياً إلى تحسين الأوضاع المالية في العراق بدءاً من عام 2003 مما أدى إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة عام 2008 لتصل بنحو(21237.6663) مليار دينار ويعزى هذا الفائض إلى رفع العقوبات الاقتصادية الدولية عن العراق عام (2003) وارتفاع إنتاج وتصدير النفط الخام وزيادة أسعار النفط الذي تجاوز سعر البرميل (94.45) دولار للبرميل فحققت بذلك أسعار النفط أعلى ارتفاع لها ومن ثم زيادة الإيرادات النفطية، لذلك توصف الموازنات بعد 2003 بأنها (موازنات ريعية) بسبب اعتمادها الرئيس على القطاع النفطي في تمويل إيرادات الموازنة العامة واعتمادها على (مثبت ديناميكي) يكمن في سعر برميل النفط.

وشهد عام 2009 عجزاً في الموازنة العامة والبالغ قدره (346.194-%) ، ويعزى هذا العجز إلى الآثار السلبية التي تركتها الازمة المالية العالمية على أسعار النفط إذْ هبطت إلى أدنى مستوى لها ومن ثم انخفاض الإيرادات النفطية، في حين شهدت الأعوام (2010-2011) فائضاً في الموازنة العامة ليبلغ اعلى فائض قدره (30049.723) مليار دينار عام 2011، ويعزى هذا الفائض إلى تحسن الايرادات العامة بما في ذلك الايرادات النفطية نتيجة عودة اسعار النفط للارتفاع، وهذا يؤكد على ارتباط الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي بالإيرادات النفطية بشكل رئيس، والتي تحدد في ضوء أسعار النفط العالمية (العامل الخارجي) وكمية الإنتاج المحلي للنفط (العامل الداخلي)، وعلية فإن تغيرات هذه العوامل سينعكس أثرها وبشكل مباشر على الموازنة العامة ، الأمر الذي يعكس انخفاض التنوع الاقتصادي بسبب كثرة المشكلات التي تعاني منها

(1) أحمد ابريهي علي، فائض وعجز الموازنة والنظام المالي في العراق، شبكة الاقتصادين العراقيين، 2012، ص1.

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

القطاعات الاقتصادية الاخرى كقطاع الصناعة والزراعة والتجارة مما جعل نسبة مساهمتها في تحقيق الايرادات الحكومية منخفضة جدا.

يلاحظ أن الأعوام (2004 -2012) قد خططت الموازنات بعجز ولكن الواقع يشير الى أن الموازنات نفذت بفائض وهو دليل واضح على أنَ تخطيط الموازنات يتم بعيداً عن الواقع العملي، وكذلك ضعف تنفيذ الموازنة الاستثمارية.

أما الأعوام (2013 - 2016) يلاحظ ان الموازنات ظهرت بعجز لتبلغ (5287.48-، 3927.26-) مليار دينار، ويعزى هذا العجز إلى اتباع سياسة الترشيد والتقشف التي اتبعتها الحكومة للحد من عجز الموازنة نتيجة انخفاض أسعار النفط وانخفاض الإيرادات العامة فضلاً عن زيادة الانفاق العام خاصة في زيادة حجم الانفاق العسكري بسبب تدهور الوضع الأمني فضلا عن انخفاض أسعار النفط.

أما الأعوام (2017-2018) يلاحظ انها حققت فائضاً بلغ (**1932.057**) (**25696.644**) على التوالي، ويعزى ذلك لارتفاع الإيرادات العامة التي تعتمد على الإيرادات النفطية وبنسبة (95%) ومن ثم إن أي اختلال في أسعار النفط أو الكميات المصدرة منه سينعكس على الإيرادات المقدرة ومن ثم على تخصيصات النفقات العامة. وسجلت الموازنة العامة الاتحادية في عام 2019عجزاً مالياً مقداره (4156.53-) مليار دينار ، ويعزى هذا العجز إلى تفوق النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية على الإيرادات العامة على الرغم من ارتفاع طفيف بنسبة (1%) مقابل العام السابق نتيجة زيادة الإيرادات النفطية

جدول (1) الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2022) (مليار دينار)

السنوات (1)	الإيرادات العامة (2)	النفقات العامة (3)	الفائض أو العجز الموازنة (4)
2004	32988.85	32117.491	871.359
2005	40435.74	26375.175	14060.565
2006	49055.545	38806.679	10248.866
2007	54964.85	39031.232	15933.618
2008	80641.041	59403.375	21237.666

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

-346.194	55589.721	55243.527	2009
44.022	70134.201	70178.223	2010
30049.723	78757.667	108807.39	2011
14677.647	105139.575	119817.222	2012
-5287.48	119127.556	113840.076	2013
-14573.57	112192.126	97618.556	2014
-3927.264	70397.515	66470.251	2015
-12658.165	67067.434	54409.269	2016
1932.057	75490.115	77422.172	2017
25696.644	80873.189	106569.833	2018
-4156.53	111723.523	107566.993	2019
-12882.761	76082.43	63199.669	2020
6231.805	102849.659	109081.464	2021
-46304.975	163965.046	117660.071	2022

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , النشرة السنوية لسنوات مختلفة.

ثانيا: تحليل سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2022)

كان هدف هذه المرحلة التي برزت للمدة (2004-2009) واضحاً لدى السلطة النقدية وهو استعادة الثقة والاستقرار في قيمة الدينار العراقي بوصفه ركيزة لتحقيق التنمية الاقتصادية وخلق بيئة استثمارية ملائمة للتوجه نحو الاندماج مع نظام مالي ومصرفي عالمي. واستطاعت السلطة النقدية تخفيض سعر الصرف الرسمي من (1453) دينار لكل دولار إلى (1170) دينار كما مبين في الجدول (2)، واجههُ اتساق في انخفاض سعر الصرف الموازي من (1454) دينار إلى حوالي (1182) دينار للمدة ذاتها.

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

اما المدة (2010-2013) تكونت قناعات لدى السلطة النقدية بأن مستوى سعر الصرف الذي تحقق يخدم الهدف الرئيس للسياسة النقدية والمتمثل في تحقيق الاستقرار السعري لتبدأ الحركة الافقية لسعر الصرف, واكتفى المركزي في هذه المرحلة بعرض العملة الأجنبية التي تضمن له تنفيذ سياسته تجاه سعر الصرف وضمان استقرارهُ ضمن حدود معينة, ومن هنا بدأ الافتراق بين سعر الصرف الرسمي والموازي, فعلى الرغم من ثبات سعر الصرف الرسمي بحدود (1170) ديناراً ارتفع سعر الصرف الموازي إلى (1185 , 1196) ديناراً لعامي (2010 , 2011)م على التوالي, وهو ما يعني "تراجع في قيمة الدينار في السوق الموازي, وفي محاولة للحفاظ على استقرار سعر الصرف وتحقيق فرق معقول بين السعر الرسمي والموازي أقدم المركزي على تخفيض سعر الصرف الرسمي إلى (1166) ديناراً".

اما المدة (2014-2018) شهدت هذه المرحلة "العديد من العوامل والمتغيرات السياسية والمالية التي شكلت تحدياً" أمام ادارة السلطة النقدية في المحافظة على الاستقرار السعري للبلد, ابتداءً من تراجع في أسعار النفط بحدود (50.3%) بين عامي (2014-2015)م, وما نتج عنه من انخفاض في "ايرادات الموازنة العامة ومن ثم تراجع تدفق العملة الأجنبية إلى المركزي والذي يشكل الأساس في تكوين الاحتياطيات الأجنبية, مروراً بتدخل السلطة التنفيذية (وزارة المالية) والسلطة التشريعية (مجلس النواب) وإملاء شروط وسياسات لا تمت لعمل السياسة النقدية بصلة" [1].

ومع إدراك ادارة "السلطة النقدية" لهذه التحديات ووضوح الرؤية باستمرار تأزم الوضع امنياً ومالياً على المدى القصير, أخذ المركزي "برفع سعر الصرف الرسمي إلى (1188) ديناراً عام 2014، نتيجة لانخفاض التدفقات النقدية من جهة والسعي إلى تخفيف الطلب عليه من جهة أخرى, ومع استمرار تراجع تدفق العملة الأجنبية إلى المركزي دون مستوى حاجة السوق وانخفاض مرونة الانفاق الحكومي بالاتجاه النزولي, شكل هذا ضغطاً على الاحتياطيات الأجنبية ومسار سعر الصرف الرسمي والموازي, إذ ارتفع الأول بحدود (1190) ديناراً عام 2015 واستقر عند هذا المبلغ إلى عام

(1) للمزيد من الاطلاع يرجى النظر إلى :
- سنان محمد الشبيبي, نتائج البنك المركزي الحالية نتيجة فقدان استقلاليته, متاح على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين http://iraqieconomists.net.
- جورج حاتم جورج , اشكاليات قيام الموازنة بتحديد سقف للمبيعات اليومية من العملة الاجنبية , متاح على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين http://iraqieconomists.net.

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

2018", وكذلك ارتفاع الثاني إلى (1247 , 1275) ديناراً لعامي (2015, 2016)م على التوالي, واتسعت فجوة الصرف بين السعرين بنحو (4.78 , 7.14)% وهي أقصى فجوة صرف خلال مدة الدراسة,

إن اقتصاداً ريعياً بامتياز مثل الاقتصاد العراقي يعتمد على عائد الايرادات النفطية في حقن النشاط الاقتصادي بالموارد المالية والتي تفرزها صدمات العرض والطلب في سوق النفط يجعل الدورة الاقتصادية مسايرة وملازمة للموازنة العامة, إذ انعكس ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة تدفق العملة الأجنبية إلى الميزانية العمومية من خلال زيادة مشتريات المركزي والتي بلغت (40.3) مليار دولار وبمعدل نمو سنوي قدره (57.3%) خلال عام 2017م, من جانب آخر رافق ارتفاع العائدات النفطية توقف تمويل عجز الموازنة العامة غير المباشر من قبل المركزي والتي بلغت حسب تصريحات السيد (مظهر محمد صالح) مستشار رئيس الوزراء حوالي (25) ترليون دينار[1], وهو ما انعكس في تخفيف الضغط على الاحتياطي الأجنبية لدى المركزي إذ ارتفع إلى (49.3) مليار دولار عام 2017 بعد أن كانت تقدر بـ (45.3) عام 2016، انعكست هذه العوامل الايجابية في نشوء توقعات تفاؤلية في سوق الصرف الاجنبي أدت إلى انخفاض سعر الصرف الموازي إلى (1258) دينار عام 2017، ليستقر عند (1208) دينار عام 2018، وانحسرت فجوة الصرف إلى (1.5%), وإعادة ارتفاع قيمة الدينار العراقي بنحو (4.33%) بسعر الموازي كنتيجة لزيادة الطلب الديناري بعد إعادة اعمار الاراضي المحتلة من قبل عصابات داعش الارهابي.

جدول (2) سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2022)

السنوات	سعر الصرف الرسمي (نافذة العملة)	سعر الصرف في السوق الموازي
2004	1460	1462
2005	1474	1478
2006	1391	1463
2007	1217	1214
2008	1172	1180
2009	1170	1185
2010	1170	1185

1() شبكة الاقتصاديين العراقيين www.iraqieconomists.net

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

1217	1170	2011
1207	1166	2012
1222	1166	2013
1206	1166	2014
1247	1190	2015
1275	1190	2016
1251	1190	2017
1208.0	1190	2018
1201.7	1190	2019
1234	1190	2020
1474	1470	2021
1476	1470	2022

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , النشرة السنوية لسنوات مختلفة.

يلاحظ من خلال من الجدولين (1)(2) هنالك علاقه تبادليه بين عجز الموازنة العامة وسعر الصرف حيث نلاحظ ان هناك ارتفاعا في السعر الصرف الموازي في السوق المحلي يقابل ذلك هنالك عجزا في الموازنة العامة، اي ان هنالك علاقه طرديه بين سعر الصرف وعجز االموازنة العامة وبالعكس حيث نلاحظ ان هناك عجز موازنه بلغ (346.194) مليار دينار عام 2009 يقابل ذلك ارتفاعا في سعر الصرف الموازي لذلك العام بلغ (1222) دينار للدولار الواحد. و كذلك ارتفع سعر صرف الموازي للأعوام 2013 2014 2015 2016 بلغ (1222) (1206) (1247) (1275) على التوالي يقابل ذلك عجزا في الموازنة العامة(5287.48) (14573.57) (3927.264) (12658.165) مليار دينار ، وهذا يدل على ان اي زيادة في عجز يعمل على زيادة سعر الصرف الموازي في السوق المحلي وبالعكس .

كذلك وجود ارتفاع في سعر الصرف الموازي في العراق عامي 2020 و 2021 و2022 بلغ (1234)(1474)(1470) قابل ذلك ايضا عجزا في الموازنة العام بلغ (12882.761) مليار دينار عام 2020 نظرا لظروف الصحية من خلال جائحه كورونا وانخفاض اسعار النفط الامر الذي اعده الى العمل على تخفيض قيمه العملة المحلية من قبل الحكومة.

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

المبحث الثالث: قياس العلاقة التبادلية بين الموازنة العامة وسعر الصرف في العراق

أولاً : توصيف وصياغة النموذج

يعد توصيف (صياغة) النموذج المطلوب تقديره من أهم خطوات البحث القياسي وذلك من خلال ما تتطلبه من توصيف دقيق "للمتغيرات التي يتضمنها النموذج". وهي من المراحل المهمة في أعداد النموذج الكمي والتي من خلالها يتم تحديد "العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التابعة (المعتمدة) والمتغيرات المستقلة (التوضيحية) الداخلة في النموذج الذي تم توصيفه على ضوء معطيات النظرية الاقتصادية". وفي هذه المرحلة تعتمد النظرية الاقتصادية على الاقتصاد الرياضي لتحويل العلاقة المذكورة إلى معادلات رياضية باستخدام الرموز في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية[2]. ومن أجل بناء نموذج قياسي لفهم وتقدير الأثر المتبادل بين سعر الصرف وبعض متغيرات أو مؤشرات السياسة المالية (الإيرادات، النفقات، وضع عجز وفائض الموازنة العامة) في العراق ، يمكن توضيحها كالاتي :

1- سعر الصرف (EX)
2- الإيرادات العامة (REV)
3- النفقات العامة (EXP)

ثانيا: اختبار السببية لكرانجر

وهو اختبار يستخدم لتحديد أتجاه سبب التأثير في متغيرات البحث وبعد أجراء الاختبار كانت النتائج ما يأتي :

جدول (3) العلاقة السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/06/23 Time: 19:22
Sample: 2004 2022
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EX1 does not Granger Cause BD	17	4.97466	0.0267
BD does not Granger Cause EX1		0.85936	0.4479
EXP01 does not Granger Cause BD	17	2.77747	0.0020
BD does not Granger Cause EXP01		2.44976	0.0282

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

REV does not Granger Cause BD BD does not Granger Cause REV	17	2.77747 0.74914	0.0120 0.4936
EXP01 does not Granger Cause EX1 EX1 does not Granger Cause EXP01	17	2.28532 1.59995	0.1442 0.2421
REV does not Granger Cause EX1 EX1 does not Granger Cause REV	17	1.26154 0.52154	0.3182 0.6065
REV does not Granger Cause EXP01 EXP01 does not Granger Cause REV	17	2.44976 0.74914	0.0282 0.4936

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews12

ويلاحظ من البيانات الواردة في اختبار اتجاه السببية لكرانجر ما يأتي :

أ- وجود علاقة سببية من سعر الصرف EX1 باتجاه الموازنة العامة Bd ، والسبب يعود إلى سعر الصرف والذي هو عائم مدار مستقر نسبياً ويتحكم به البنك المركزي العراقي. وعدم وجود علاقة سببية بين الموازنة العامة وسعر الصرف.

ب- وجود علاقة سببية باتجاهين بين النفقات العامة EXP والموازنة العامة bd , أي أنهما مستقلان وبكلا الاتجاهين. وهذه النتيجة مطابقة مع المنطق الاقتصادي إذ أن النفقات بالتأكيد لها تأثير على الموازنة العامة.

ج- توجد علاقة سببية بين الإيرادات العامة REV والموازنة العامة Bd, بينما لا توجد علاقة من الميزانية Bd باتجاه الإيرادات العامة REV, وهذه النتيجة تتفق مع المنطق الاقتصادي كون الإيرادات العامة عامل مؤثر على الميزانية Bd مما تكون سبباً للتغيرات في الميزانية.

د- لا توجد علاقة سببية مباشرة بين النفقات العامة وسعر الصرف أي أنهما مستقلان وبكلا الاتجاهين.

ه- لا توجد علاقة سببية مباشرة بين الإيرادات العامة وسعر الصرف أي أنهما مستقلان وبكلا الاتجاهين.

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

و- توجد علاقة سببية مباشرة باتجاه واحد بين الإيرادات REV والنفقات العامة EXp, وألا توجد علاقة سببية بين النفقات العامة EXp باتجاه الإيرادات العامة REV, وهذه النتيجة منطقية إذ أن الإيرادات العامة تؤثر في النفقات العامة من وجهة نظر النظرية الاقتصادية.

الاستنتاجات والتوصيات

1- ان هناك علاقة سببية باتجاه واحد من سعر الصرف باتجاه صافي الموازنة العامة في العراق وهذا يتطابق مع منطق النظرية الاقتصادية.
2- اعتماد الاقتصاد العراقي على مصدر وحيد لتمويل الإيرادات العامة وهي الإيرادات النفطية والتي مرتبطة بتغيرات أسعار النفط والظروف الخارجية وعدم تنوع مصادر الإيرادات العامة،
3- ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد العراقي وعدم فاعلية القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي.
4- اتسمت النفقات الجارية بالزيادة المستمرة من حصة النفقات العامة وانخفاض نسبة النفقات الاستثمارية من حصة النفقات العامة والتي لا تتناسب مع واقع الاقتصاد العراقي وحاجته الكبيرة إلى زيادة النفقات الاستثمارية وذلك من أجل إعادة تأهيل بنيته التحتية وقطاعاته الإنتاجية.
5- سجلت الموازنة العامة فائضاً على طوال مدة الدراسة ما عدا بعض السنوات القليلة التي شهدت فيها عجزاً، ويرجع سبب هذا العجز إلى النهج التوسعي للسياسة الإنفاقية في الاقتصاد العراقي وتذبذب نمو الإيرادات وعدم مواكبتها للنفقات العامة.

التوصيات

1. العمل على انتهاج سياسة مالية تعمل على تقليص الفجوة بين الإنفاق التشغيلي والإنفاق الاستثماري الصالح الإنفاق الاستثماري بالاتجاه الذي يعمل إلى ارتفاع النمو الاقتصادي وخفض معدل البطالة وتطوير قطاع البنى التحتية .
2. العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة من أجل تغطية الإنفاق العام من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في العراق والعمل على توظيف إيرادات القطاع النفطي بالاتجاه الذي يؤدي إلى تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

ولاسيما القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع البنى التحتية التي من شأنها أن تعمل على تطوير وتنويع القاعدة الإنتاجية في العراق.

3. ينبغي ان تحافظ الموازنة العامة على بناء اولوياتها على هدف واضح للنمو الاقتصادي، وتوجيه السياسة المالية نحو العناصر التي تحفز النمو الاقتصادي من خلال تحديد العوامل الأكثر تحفيزا وذلك من خلال عناصر الإيرادات والنفقات والموازنة.
4. معالجة الاختلال الناجم عن الاعتماد على المصدر التمويلي الأحادي وهو النفط في تمويل الإنفاق وضرورة تنويع مصادر إيراديه أخرى كالضرائب ومصادر اخرى كالزراعة والصناعة والسياحة وغيرها

المصادر

1. أحمد ابريهي علي. (2012). فائض وعجز الموازنة والنظام المالي في العراق. شبكة الاقتصادين العراقيين.
2. أحمد زهير شامية، وخالد الخطيب. (1991). المالية العامة. عمان: دار النشر.
3. أمين صيد. (2013). سياسة الصرف كأداة لتسويق الاختلال في ميزان المدفوعات. بيروت: مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع.
4. جعفر باقر علوش، مظهر محمد صالح، وأرشد عبد اللطيف. (2019). السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي: دراسات في الاقتصاد الكلي الحديث.
5. جورج حاتم جورج. اشكاليات قيام الموازنة بتحديد سقف للمبيعات اليومية من العملة الأجنبية. شبكة الاقتصاديين العراقيين. متاح عبر: http://iraqieconomists.net
6. سرمد كوكب جميل. (بدون تاريخ). الموازنة العامة للدولة: مشاركة وشفافية ومساءلة. الموصل: دار الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
7. سنان محمد الشبيبي. نتائج البنك المركزي الحالية نتيجة فقدان استقلاليته. شبكة الاقتصاديين العراقيين. متاح عبر: http://iraqieconomists.net
8. سيد عبد العزيز عثمان. (2008). المالية العامة: مدخل تحليل معاصر. بيروت: الدار الجامعية للنشر.
9. شبكة الاقتصاديين العراقيين. متاح عبر: www.iraqieconomists.net
10. محمد أحمد السريتي، وأحمد فتحي خليل الخضراوي. (2017). الاقتصاد الدولي. مكة المكرمة: دار فاروس العلمية للنشر والتوزيع.
11. عادل أحمد حشيش. (1992). أساسيات المالية العامة. بيروت: دار النهضة العربية.

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

12. عادل فليح العلي، وطلال محمود كداوي. (1989). اقتصاديات المالية العامة (الكتاب الثاني). الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر.
13. عادل فليح العلي. (2011). المالية العامة والتشريع الضريبي (الطبعة الثانية). عمان: إثراء للطباعة والنشر والتوزيع.
14. عبد الحسين زيني. (1985). الحسابات القومية. بغداد: مطبعة جامعة بغداد.
15. عبد المطلب عبد الحميد. (2002). السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (الطبعة الأولى). القاهرة: مجموعة النيل للنشر والتوزيع.
16. عبد الناصر نور وآخرون. (2008). الضرائب ومحاسبتها. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.
17. علي أحمد درج، وفيصل غازي فيصل. (2019). العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي: دراسة قياسية. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 11.(24)
18. علي العربي، وعبد المعطي عساف. (1986). دورية الموازنة العامة ومشكلاتها في الدول النامية. المنظمة العربية للعلوم الإدارية.
19. فهمي محمود شكري. (1980). النظرة المستقبلية لتكامل الموازنة العامة، والخطط القومية للتنمية. المنظمة العربية للعلوم الإدارية.
20. قطب إبراهيم محمد. (1978). الموازنة العامة للدولة (الطبعة الثالثة). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
21. لحلو موسى بوخاري. (2010). سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية. بيروت: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر.
22. محمد طاقة، وهدى العزاوي. (2007). اقتصاديات المالية العامة (الطبعة الأولى). عمان: دار المسيرة.
23. منصور ميلاد يوسف. (2004). مبادئ المالية العامة. القاهرة: المؤسسة الفنية للطباعة والنشر.
24. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2007). تقرير التجارة والتنمية. جنيف.
25. ناظم عبد المحمدي، وماجد جاسم محمد. (2017). قياس وتحليل العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للمدة (1990-2015). مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 9.(17)
26. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، ومنجد عبد اللطيف الخشالي. (2006). المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة (الطبعة الأولى). عمان: دار المناهج.
27. هاشم الجعفري. (1968). مبادئ المالية العامة والتشريع المالي (الطبعة الثالثة). بغداد: مطبعة سلمان الأعظمي.

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

28. هزاع داود سلمان. (2009). السياسة المالية ودورها في الإصلاح الاقتصادي (أطروحة دكتوراه). كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

29. Bekheet, H. N. B., Al-Janabi, H. S. A., Al-Shammari, Z. M. K., & Al-Asadi, A. S. A. A. (2022). الثورة الصناعية الخامسة ودورها في التحول نحو الطاقة النظيفة. *Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences*, *18*(00), 221-248. https://doi.org/10.36325/ghjec.v18i00.14416.

30. Griffiths, A., & Wall, S. (1998). *Applied economics* (7th ed.). London, England.

31. Baumol, W. J. (1998). *Economics: Principles and policy* (7th ed.). New York: The Dryden Press, New York University.

DOI: https://doi.org/10.36325/ggnn9s94